الدولة الفلسطينية المساحة والحدود – الشكل

إعداد : أ.جمال البابا

أولاً: المساحة والحدود

أ. حدود فلسطين الدولية:

تشترك فلسطين في حدودها الدولية مع أربع دول عربية مجاورة هي: مصر، وسوريا، لبنان، الأردن.

1. الحدود الفلسطينية المصرية:

مرت عملية تعيين الحدود بين فلسطين ومصر بعدة مراحل، نظراً للخلافات التي كانت تنشأ بين الحكومة المصرية والدولة العثمانية، والتدخل البريطاني الموجه في هذه الخلافات، هذا التدخل الذي كان في الغالب لصالح مصر، لأن بريطانيا كانت تضع مصر ضمن أطماعها، وكانت أهم المراحل التي مرت بها عملية تعيين الحدود بين مصر وفلسطين ما يلي:

- ما نص عليه فرمان عام 1841 الصادر عن الباب العالي، وهو أن يثبت محمد علي والياً على مصر، وقد حددت حدود مصر الشرقية في هذا الفرمان بخط مستقيم من رفح على ساحل البحر المتوسط إلى مدينة (قرية) السويس على خليج السويس.
- حاول الباب العالي العثماني في الفرمان الذي أصدره عام 1892، بالإضافة إلى تعيين عباس خديوي على مصر، حاول أن يؤكد حدود مصر كما جاءت في فرمان 1841، ولكن بريطانيا تدخلت لعدم تنفيذ الفرمان لأنها رأت أن اقتراب الدولة العثمانية من قناة السويس يشكل خطراً على مصالحها، فحاولت الضغط على الدولة العثمانية من أجل تعديل الفرمان، وبالفعل بعث جواد باشا "الصدر الأعظم" برقية إلى الخديوي عباس الثاني في 8 إبريل 1892، أهم ما جاء فيها هو خضوع شبه جزيرة سيناء للإدارة المصرية.
- حاولت الدولة العثمانية فيما بعد الاستيلاء على خليج العقبة وأبعاد مصر عن مداخله وساحله الغربي حتى يتسنى لها حماية خط السكة الحديدية المزمع استكماله إلى الحجاز من القوات المصرية والبريطانية الموجودة في سيناء، فقامت القوات العثمانية باحتلال مناطق طابا ونقب العقبة وهي ضمن الأراضي المصرية، الأمر الذي فجر الأزمة بين الجانبين في عام 1906.
- أثر هذه الأحداث قامت الحكومة المصرية بإيعاز من بريطانيا بإجراءات مضادة، والاحتجاج لدى الباب العالي بأن احتلال الأراضي مصرية يعتبر خرقا لفرمان عام 1892 وبعد مداولات تم الاتفاق بين الجانبين على تشكيل لجان لتعيين الحدود، واستقرت اللجان النهائية على أن

خط الحدود بين فلسطين ومصر يمتد من تل الخرائب في رفح شمالاً إلى طابا على بعد ثلاثة أميال غربي العقبة جنوبا، وظل هذا الخط معمولا به حتى الآن وتم اعتماده في اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.

2. الحدود الفلسطينية مع سوريا ولبنان:

كانت بداية رسم الحدود الفلسطينية السورية هو ما جاء في اتفاقية سايكس بيكو (1916) حيث حدد مناطق نفوذ أولية لكل من فرنسا وبريطانيا في حالة تقسيم أملاك الإمبراطورية العثمانية المنهارة، ولكن لم يتم ترسيم هذه الحدود على أرض الواقع.

حدود 1920:

ويمكن القول أن البداية الحقيقية لعملية ترسيم الحدود بين كل من سوريا ولبنان مع فلسطين كانت في 1920/12/23 عندما وقعت كل من بريطانيا وفرنسا اتفاقية، تم فيها وضع الحدود بين مناطق الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان، ومناطق الانتداب البريطاني في العراق وفلسطين.

وقد جاء في الاتفاقية المعقودة بين الدولتين، أن يصبح غور نهر اليرموك خاضعاً للانتداب الفرنسي مع تمكين البريطانيين من إنشاء خط سكة حديد يصل العراق، ومد أنبوب نفطي إليها، ويقطع الخط الحدودي غور نهر اليرموك في الشمال، مقابل تسيمح حتى يصل إلى ساحل بحيرة طبريا في تسميح، وتحدد الحدود على ساحل بحيرة طبريا في تسيمح بحيث تقطع الحدود البحيرة باتجاه الشمال، حتى بعد 2.5 كم جنوب شرق مصب نهر الأردن في بحيرة طبريا.

ومن هناك يسير الخط الحدود باتجاه الشمال الشرقي، ومروراً بوادي السعودية، وبأعالي وادي جربة حتى يصل إلى منبعه بالقرب من عين زيوان، ومن ثم يتجه شمالاً إلى الطريق المؤدية من القنيطرة إلى بانياس، حيث يمر بالقرب من القنيطرة، ويسير في خط مباشر على طريق بانياس رغم أن تلك الطريق ستبقى تحت السيطرة الفرنسية، ومن بانياس تتجه الحدود غرباً نحو المطلة ، وتدور حولها بشكل يبقيها داخل فلسطين.

ويتم تعليم الخط الحدودي بين بانياس والمطلة بحيث تبقى الطريق الواصلة بين الجولان وصور وصيدا تحت الانتداب الفرنسي، ومن ثم تسير الحدود غرب المطلة فتمر على طول المنطقة المائية الفاصلة بين حوض نهر الأردن وحوض الليطاني، ومن ثم على طول المنطقة المائية الفاصلة بين الوديان الصغيرة (بيسان، كذيب، يوبليهام) وبين الوديان التي تصب في

البحر المتوسط من شمال الناقورة (عين عزبة، سمرة، حمرة، يوبليهام)، على أن تبقى صور وميناؤها في مجال السيطرة الفرنسية.

لقد ضمت بريطانيا إلى فلسطين ما يسمى الآن أصبع الجليل، كما منح الاتفاق لفرنسا سهل اليرموك، والاشتراك في مياه طبريا، وسيطرة على مياه نهر اليرموك، وشراكة في مياه نهر الأردن، مقابل ذلك ضم البريطانيون إلى فلسطين الزاوية الشمالية الغربية من الجولان.

حدود 1923:

بناءاً على اتفاق 1920 عمدت كل من فرنسا وبريطانيا إلى تشكيل لجنة حدودية مشتركة، مهمتها تحديد المكان الدقيق للخط الحدودي ومن ثم تعليمه على الطبيعة بدقة، وهنا تجدر الإشارة إلى القلق الذي أبداه الجانب البريطاني تجاه سيطرة فرنسا على مياه نهري الأردن واليرموك والاشتراك في مياه بحيرة طبريا، وهذا ما استدعى أن تقوم بريطانيا بعملية مساوية طويلة لإجراء تعديلات جوهرية على هذه الحدود، ورغم انتهاء اللجنة الحدودية المشتركة من إعداد تقرير مفصل حول المكان الدقيق للحدود وتقديمه للدولتين الانتدابيتين بتاريخ 1922/2/3 إلا أن الجانب البريطاني لم يصادق على التقرير إلا بعد أكثر من سنة حيث لم يدخل حيز التنفيذ إلا بتاريخ 1923/3/7.

ومضت سنة أخرى حتى إبريل 1924 حتى أصبح الخط الحدودي والذي أعدته اللجنة المشتركة بمثابة الحدود الشمالية الشرقية لفلسطين وقد حققت بريطانيا من هذا الخط الجديد مكاسب أهمها:

- تم نقل منطقة يبلغ مساحتها 192كم^2 بجميع من فيها وما فيها من قرى (حوالي عشرين قرية) من إطار الحكم الانتدابي الفرنسي إلى إطار الحكم الانتدابي البريطاني، حدود فلسطين، وقد شملت هذه المنطقة ما يسمى أصبع الجليل "وتل دان".
- أدخلت مجموعة من التعديلات الحدودية المتبادلة في المنطقة الشمالية (الحدود مع لبنان) لصالح الجانبين أخذ بعين الاعتبار بالدرجة الأولى القرى الموجودة في المنطقة مع الحرص على عدم فصل القرى عن أراضيها الزراعية، ولكن يسجل هنا أن بريطانيا نجحت في زحزحة الخط الحدودي نحو الشمال في منطقة بانياس حتى المدخل الجنوبي لصور على نحو 1.5 كم إلى الشمال.

- لقد شهد القطاع الشمالي الشرقي أكثر التعديلات والتغيرات، وهو القطاع الممتد من المطلة، وحتى نهر اليرموك، وكانت هذه التعديلات في معظمها لصالح فلسطين، فعلى الرغم من تنازل بريطانيا عن الزاوية الشمالية الغربية من هضبة الجولان، تنازل الفرنسيون عن موطئ قدمهم في بحيرة طبريا، وعلى مصادر نهر الأردن بين بحيرة الحولة وطبريا، وعلى الجزء الأسفل من نهر اليرموك، ففي المسافة بين بحيرة الحولة وبحيرة طبريا رسمت الحدود على مسافة 50– 400 متر جهة الشرق من نهر الأردن وموازية له تاركاً شريطاً شاطئياً شرقي النهر لفلسطين يمتد تحت منحدرات هضبة الجولان، وعلى الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا، امتدت الحدود على مسافة عشرة أمتار من حافة البحيرة، تحسبا لأية زيادة في مياه البحيرة في حالة إقامة سد جنوبها على نهر الأردن، كذلك أعطت الاتفاقية لفلسطين شريحة من الأرض على امتداد نهر اليرموك متضمنة مدينة اللحمة.

اتفاقية حسن الجوار:

لقد أسفر القيام بالوظائف الحدودية عن ولادة العديد من المشاكل التي واجهت السكان في مناطق الخط الحدودي، فبالرغم من حرص اللجنة الحدودية على عدم المساس بأراضي القرويين، إلا أنه اتضح أن الخط الحدودي فصل عمليا بين العديد من القرويين وأراضيهم، وقطع العديد من الطرق الواصلة بين القرى، وعلى أثر ذلك تم تشكيل لجنة لدراسة مجموعة المشاكل التي ولدها زرع الحدود في المنطقة، وانتهى عمل اللجنة في 1926/2/2 بتوقيع المندوبين الساميين البريطاني والفرنسي اتفاقية حسن جوار شملت سلسلة من الترتيبات حول وظائف الحدود.

لقد تناولت الاتفاقية السماح للقرويين بالوصول إلى أراضيهم حتى لو اقتضى الأمر قطع الحدود، والسماح للطرفين باستخدام الموارد المائية، إضافة إلى تنظيم الضرائب والشؤون المدنية للسكان في المنطقة الحدودية كما سمحت الاتفاقية للسكان السوريين بالصيد في مياه بحيرتي الحولة وطبريا، ومياه نهر الأردن.

وحتى عام 1946 وهو تاريخ انتهاء الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ظلت منطقة الحدود في حركة دائمة إما من حيث تغييرات طفيفة في مسار الخط الحدودي أو تغيير في الترتيبات الحدودية على جانبي الخط الحدودي.

3. الحدود الفلسطينية – الأردنية:

ولدت الحدود الشرقية لفلسطين مع الأردن في 30 أغسطس عام 1922، أثر الأمر الصادر عن المندوب السامي البريطاني لفلسطين وإمارة شرق الأردن الذي جاء أثر البيان البريطاني الرسمي، ويحدد فيه الحدود الفاصلة بين هاتين الوحدتين السياسيتين (فلسطين وإمارة شرق الأردن) والذي يعتبر منذ تلك اللحظة بمثابة الحدود الشرقية لفلسطين.

لقد جرى تعليم الحدود بين الأردن وفلسطين في مدينة القدس، على الخرائط فقط، وبشكل أساسي خرائط ذات مقياس رسم 250000: 1 وبعض الخرائط البريطانية العسكرية التي ترجع إلى فترة الحرب العالمية الأولى، وتم تعليم الخط الحدودي على هذه الخرائط بخط أسود سمكه 0.8 مليمتر (ما يعادل 200 متر على الأرض).

ويبدأ الخط الحدودي من نقطة تقع على ساحل البحر الأحمر تقع على بعد ميلين غرب العقبة، ثم يتجه شمالاً في وسط وادي عربه (في أكثر المناطق عمقاً) ثم يخترق الخط البحر الميت في وسطه حتى يخرج منه متجها صوب الشمال وسط نهر الأردن حتى التقائه بنهر اليرموك ثم يسير وسط اليرموك حتى نقطة تقع على بعد نحو 1كم شمال شرق الحمة حيث يلتقي الخط بالحدود السورية.

هكذا يلاحظ أن حدود فلسطين جاءت نتيجة للصراع بين القوى المختلفة في محاولات منها لتحقيق مصالح دون الأخذ في الاعتبار رغبات الأهالي أو مصالحهم على جوانب هذه الحدود، ويمكن الاستدلال على مجموعة من المعايير التي تحكمت في رسم الحدود السياسية لفلسطين على النحو التالي:

- الاعتبار العسكري أو الإستراتيجي لحماية قناة السويس كان العامل الأساسي في رسم الحد السياسي الجنوبي الغربي لفلسطين مع مصر سنة 1906.
- الاعتبار الاقتصادي بزواياه المختلفة ممثلة في المياه العذبة والأرض الخصبة وشبكات النقل والموانئ كان عاملاً حاسماً في رسم حدود فلسطين الشمالية والشمالية الشرقية والجنوبية.
- الدور المؤثر الذي لعبته الصهيونية في اختيار العديد من مواقع الحدود السياسية لفلسطين خاصة في الحدود الشمالية والشمالية الشرقية، بهدف توفير الموارد الاقتصادية التي يجب أن تلبي حاجة اليهود الذين سيجمعون في فلسطين طبقاً لوعد بلفور.

- لقد كانت الصفقات أساس في رسم حدود فلسطين، حيث طرأت تغييرات كبيرة على حدود فلسطين في فترات محدودة بغرض تحقيق مصالح الأطراف المقررة لهذه الحدود خاصة بريطانيا وفرنسا.

أطوال حدود فلسطين الدولية:

حدود فلسطين	طولها بالكيلو متر
مع الأردن	360
مع مصر	210
مع لبنان	79
مع سوريا	70
مع ساحل البحر المتوسط	230
المجموع	949

ب. حدود المنطقة الشمالية للدولة الفلسطينية طبقاً لقرار التقسيم:

مع إحساس العرب باشتداد الخطر الصهيوني واستمرار بريطانيا في تواطئها ومحاباتها للصهيونية (مثل تسهيل الهجرة وشراء الأراضي ومنحهم الامتيازات، وتسليحهم بكافة الوسائل) اندلعت الثورة الفلسطينية في الفترة من 1936 – 1939، فأعلنت بريطانيا عن تشكيل لجنة تحقيق ملكية (لجنة بيل) في يوليو 1937، حيث أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام:

- قسم عربي: يضم إلى شرق الأردن ويتكون من مملكة عربية ذات سيادة ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا.
- قسم يهودي: تقام فيه دولة يهودية ذات سيادة مرتبطة بمعاهدة كسابقتها مع بريطانيا.
- قسم الانتداب البريطاني: يمتد من يافا إلى القدس، على أن يكون النقب أو بعضه تحت إدارته.

ولكن المشروع لم يكتب له النجاح، واندلعت الاضطرابات من جديد، حتى قيام الحرب العالمية الثانية حيث ساد نوع من الهدوء في فلسطين، في هذه الفترة انتقل مركز الثقل اليهودي

إلى الولايات المتحدة لكي يبدأ ممارسة الضغط على الحكومة الأمريكية لتجبر حكومة بريطانيا الموافقة على مطالب اليهود.

وبالفعل اتفقت الحكومتان الأمريكية والبريطانية على تشكيل لجنة تحقيق انجلو أمريكية، التي أصدرت تقريرها في 20 إبريل 1946 متضمناً توصيات تصب معظمها في مصلحة اليهود، ولكن هذه التوصيات لم تطبق، من هنا وجدت بريطانيا أن من الأفضل إحالة المشكلة إلى الأمم المتحدة بهدف إلقاء المسؤولية على المنظمة الدولية.

ودعت بريطانيا إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مناقشة الوضع في فلسطين، وقررت الجمعية العامة في 7 مايو 1947 تشكيل لجنة تحقيق دولية من أجل القضية الفلسطينية وتجهيز مقترحات خاصة بالمشكلة، مع العلم أن خطة سلطة الانتداب كانت تقوم على إنهاء الانتداب في فلسطين في 1948/8/1.

وبعد مشاورات قدمت اللجنة مشروعاً للأمم المتحدة حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29 في دورتها الثانية القرار رقم 181، وأهم ما جاء في هذا القرار هو تقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية وأخرى يهودية، والمنطقة الدولية في القدس، كما أوجب القرار انسحاب قوات الانتداب في موعد أقصاه أول أغسطس من عام 1948.

المنطقة العربية وفقاً للقرار 181:

طبقاً لهذا المشروع الدولي فقد أعطيت الدولة العربية ما مساحته 11.589.870 دونم أي ما يعادل 42.88 % من مساحة فلسطين، حيث شملت هذه المنطقة 17 مدينة و574 قرية.

أما الدولة اليهودية فقد ضمت 15.291.649 دونم أي ما يعادل 56.47% من مساحة فلسطين وشملت هذه المنطقة 19 مدينة 458 قرية.

منطقة القدس الدولية البالغة 0.65% من مساحة فلسطين وتضم 4 مدن و19 قرية.

وبغض النظر عن مدى مشروعية قرار التقسيم، فإنه قدم منطقة عربية مليئة بالعيوب الجيوبوليتكية، وأول ما يلفت النظر في الدولة العربية المقترحة هو أنها لا تشكل منطقة سياسية واحدة بل أربع مناطق تكاد لا تشترك مع بعضها في حدود، ثلاث مناطق رئيسية هي الجليل الغربي، منطقة المرتفعات الوسطى المتمثلة في مرتفعات نابلس والخليل والقدس (باستثناء المنطقة الدولية)، بالإضافة إلى غور الأردن، والمنطقة الثالثة هي السهل الممتد من اسدود حتى

الحدود المصرية، والمنطقة الرابعة هي مدينة يافا التي تقع على شكل جيب داخل الدولة اليهودية.

وكانت المترتبات الجغرافية الناتجة عن هذا القرار على النحو التالي:

- في الدولة العربية المقترحة كان الملاكون العرب الفلسطينيون يمتلكون 77.79% من إجمالي مساحتها، بينما لم تكن للملاكين اليهود سوى 0.84%، وكانت هناك أراضي مسجلة باسم الدولة تبلغ نسبتها 20.74% من إجمالي المساحة، والباقي ونسبته 0.73% كان لملاكين آخرين.

في الدولة اليهودية المقترحة كانت نسبة ملكية الملاكين العرب تعادل 32.24 % من مساحتها مقابل 9.38% للملاكين اليهود، بينما كانت نسبة الأراضي المسجلة باسم الدولة 66.4% من إجمالي المساحة، ونسبة ما يمتلكه الملاكون الآخرون، ممن ليسو عرباً ولا يهودا، 0.34%.

في منطقة القدس الدولية كان الملاكون العرب يمتلكون نسبة 84.70% من الأراضي، مقابل 7.1% للملاكين اليهود، 3.44% كانت أراضي مسجلة باسم الدولة، بينما امتلك الملاكون الآخرون نسبة 4.85%.

شكلت المناطق الخاصة بالدولة العربية أشباه جزء تتصل ببعضها من خلال خوانق أرضية ضيقة يسهل غلقها وقطعها بسهولة، من ناحية أخرى، باستثناء المرتفعات الوسطى التي تعتبر أكثر حظا من الناحية الاستراتيجية الدفاعية فإن المنطقتين الآخريين لا تتمتعان بأي مميزات دفاعية، فالمنطقة الجنوبية عبارة عن شريط يسير مع ساحل البحر ويتجه جنوبا حتى الحدود المصرية، وطول هذا الشريط لا يتناسب مع عرضه وكذلك لا تتناسب حدوده مع مساحته وهذا يعني عدم التمتع باية مزايا دفاعية.

أما منطقة الجليل الغربي فهي قريبة من شكل المثلث ومعظم حدودها تقع مع حدود المنطقة اليهودية وهي منطقة معادية، هذا إضافة إلى فقر هذه المناطق الثلاث بالموارد الطبيعية مقارنة مع أراضي الدولة اليهودية خاصة المنطقة الممتدة من اسدود حتى الحدود المصرية على الرغم من وقوعها على ساحل البحر واعتبارها منفذا بحريا.

لقد كانت عملية تنفيذ المشروع تتطلب عمليات تبادل وإحلال وتعويض بين العرب واليهود، وهو الأمر الذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على الطواعية والاستجابة الذاتية من جانب

الطرفين، ولم يتوفر هذا بأي حال من الأحوال، وعلى الرغم من انتهاء هذا المشروع إلى طريق مسدود إلا أنه وضع قاعدة قانونية لتقليص مساحة المنطقة السياسية لفلسطين من 27 ألف كيلو متر مربع مساحة فلسطين الانتداب إلى نحو 11.589.870 كيلو مترا مربع تمثل 42.88% من مساحة فلسطين كما سبقت الإشارة.

آثار حرب عام 1948 على المنطقة السياسية للدولة الفلسطينية.

على مدى السنوات التي سبقت حرب عام 1948 استطاع اليهود تركيز مستوطناتهم في عدة مناطق من فلسطين خاصة في منطقة السهل الساحلي (من يافا حتى حيفا – وفي منطقة الجليل) إذ تملك اليهود نسبة لا بأس بها من الأراضي في هذه المناطق حيث بلغت هذه النسبة حوالي 36% من قضاء يافا، و35% من قضاء حيفا، و34% من قضاء بيسان و28% من قضاء الناصرة، أما المناطق الجبلية الداخلية وصحراء النقب فقد بقيت عمليات الاستيطان فيها متعثرة بسبب الكثافة العربية وبعد هذه المناطق عن الساحل.

لقد كان الهدف الأساسي للعمليات العسكرية التي قامت بها القوات الصهيونية في عام 1948، هو خلق اتصال أرضي بين الخلايا الاستيطانية داخل المناطق التي تنتشر فيها، وبالتالي فإن وجود هذه الخلايا الاستيطانية قد أثر تأثيرا كبيرا في توجيه وسير العمليات العسكرية في حرب 1948.

أثر إعلان الأمم المتحدة عن قرار تقسيم فلسطين سادت موجة من السخط تمثلت في إضرابات ومظاهرات صاخبة عمت فلسطين، حيث سادت الفوضى مدن فلسطين خاصة القدس ويافا وحيفا حيث دارت معارك بين العرب واليهود وقع فيها مئات القتلى والجرحى، وعلى أثر هذه الموجه من الاضطرابات وأعمال العنف وجدت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أن تنفيذ مشروع التقسيم أصبح من الأمور الصعبة خاصة بعد فشل الولايات المتحدة في الحصول على تأييد مجلس الأمن بتنفيذ مشروع التقسيم بالقوة، أو حتى وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة.

في ظل هذه الظروف كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت أن الانتداب في فلسطين سينتهي يوم 15 مايو 1948، وقبل هذا الموعد بيوم واحد أعلن بن غوريون عن قيام دولة إسرائيل.

على الجانب الآخر كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد قررت في اجتماعها بدمشق في 12 إبريل 1948 الزحف على فلسطين ودخولها في 15 مايو أي فور الجلاء

البريطاني عنها، وأخذت كتائب مصر والعراق وسوريا ولبنان التحرك نحو فلسطين في وضع عسكري عام لصالح اليهود حيث نهبوا جزءاً كبيراً من السلاح البريطاني، واستولوا على المواقع التي انسحب منها الجيش البريطاني.

وفي الأيام الأولى من سير المعارك استطاعت الجيوش العربية وبمساندة المتطوعين الفلسطينيين وجيش الإنقاذ السيطرة على معظم الأراضي التي كانت مخصصة للدولة العربية طبقاً لقرار التقسيم ثم أخذت القوات العربية تأخذ شكل المواقع الدفاعية نظراً لاختلال الميزان العسكري لصالح القوات الصهيونية.

لكن وبعد مرور أسبوع من بدء القتال، بدأت الضغوط من أجل وقف إطلاق النار، وبالفعل قبلت الدولة العربية وقف القتال أو ما يعرف بالهدنة الأولى من صباح 11 حزيران 1948، ولمدة أربعة أسابيع، ولكن المعارك استؤنفت في 9 يوليو حيث استطاعت القوات الصهيونية أن تحقق بعض المكاسب خاصة في منطقتي اللد والرملة والجليل الغربي، ثم عاد القتال إلى التوقف مرة أخرى في 18 يوليو وهو ما يعرف بالهدنة الثانية.

ثم استؤنف القتال مرة أخرى في خريف عام 1948، واستطاعت القوات الصهيونية أن تحتل النقب في الجنوب من القوات المصرية، وفي الشمال استطاعت احتلال الجليل الغربي بأكمله، واستطاعت طرد الجيش الأردني من جنوب النقب ومعابر العقبة.

اتفاقيات الهدنة:

جرت مفاوضات الهدنة في جزيرة رودس بعد توقف المعارك وتم التوقيع على اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل في 24 فبراير 1949، وأهم ما جاء في الاتفاقية، أنه لا يجوز لأي فريق أن يستغل هذه الاتفاقية لأغراض عسكرية أو سياسية، وعدم اللجوء إلى القوة مرة أخرى من أجل تقرير مصير فلسطين، وأن الخط الفاصل المحدد بموجب هذه الهدنة يجب ألا يعتبر حدودا سياسياً أو إقليمية، وهو لا يمس الحقوق والمطالب التي تنتج عن تسوية القضية الفلسطينية تسوية نهائية.

ومن بنود الاتفاقية ما يخص قطاع غزة حيث جاء في هذا البند يحتفظ المصريون بالممر الساحلي الممتد من قرية رفح على الحدود المصرية الفلسطينية إلى نقطة تبعد ثمانية أميال إلى الشمال من غزة.

ووقع كل من إسرائيل ولبنان على اتفاقية الهدنة في 23 مارس 1949، وقد جعلت الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين هي خط الهدنة الفاصل، كما وقعت الهدنة بين الأردن وإسرائيل في 4 إبريل 1949 حيث استقر الوضع العسكري مع بعض التعديلات الحدودية التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين.

أما اتفاقية الهدنة بين سوريا وإسرائيل فقد تأخرت عن سائر الاتفاقات لأن القوات السورية كانت قد احتلت مستعمرة مشمار هايردن، وفي النهاية اتفق الطرفان على أن يكون خط الهدنة في منتصف المنطقة التي دارت فيها العمليات العسكرية.

من المؤكد أن حرب عام 1948 قد أضعفت أي احتمال لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 181، فقد كانت من أهم نتائج الحرب استيلاء إسرائيل عنوة على جزء كبير من الإقليم المخصص لإقامة الدولة العربية، ولم يبق في أيدي العرب من فلسطين سوى منطقتين هما الضفة الغربية وقطاع غزة بمساحة تقدر بنحو 6200 كم مربع بعد أن كانت المساحة المخصصة للدولة العربية طبقاً لقرار التقسيم نحو 11600 كم مربع.

ومن الملاحظات الهامة على اتفاقية الهدنة بالإضافة إلى أنه أعطت لإسرائيل السيطرة على أكثر من ثلاثة أربع فلسطين ما يلي:

- سلم العرب بسيطرة اليهود على النقب الجنوبي حتى خليج العقبة، رغم أن القوات الصهيونية احتلته أثناء أوقات فرض الهدنة، ولم يبق للعرب موضع قدم في جنوب فلسطين.

- نصت الاتفاقية على إجراء تعديلات في الخطوط التي تقف عندها القوات وتحديدا على خط الهدنة بين الأردن وإسرائيل، وأهم هذه التعديلات ما يعرف بقضية المثلث، وبدأت قضية أراضي المثلث التي تقع إلى الشمال الغربي للضفة الغربية بمساحة تقدر بنحو 300 ألف دونم من أخصب الأراضي وتضم عدة قرى عربية، بدأت القضية عندما طالب ايتان نائب وزير الخارجية الإسرائيلي في رسالة جوابية إلى الملك عبد الله أنه "إذا غادرت القوات العراقية منطقة المثلث، حلت محلها القوات الإسرائيلية" وأن "حلول القوات الأردنية محل القوات العراقية يعتبر ضد اتفاقية الهدنة".

وبعد موافقة الجانب الأردني على إجراء مفاوضات استثنائية حول منطقة المثلث مع الجانب الإسرائيلي، جرى الاجتماع الحاسم لبحث القضية في مدينة الشونة الأردنية يوم 1949/3/23 بحضور المندوبين الأردنيين والإسرائيليين حيث حاول الجانب الإسرائيلي ضمها

إلى إسرائيل ولكن لم ينجح الجانب الأردني في ذلك، واستطاع الجانب الإسرائيلي انتزاع موافقة أردنية على أن يتم احتلال منطقة المثلث من قبل القوات الأردنية (كل المثلث) على ثلاث مراحل، وتتم المرحلة الأولى بعد خمسة أسابيع من توقيع اتفاقية الهدنة العامة، المرحلة الثانية بعد ذلك بسبعة أسابيع، والثالثة بعد خمسة عشر أسبوعا من توقيع اتفاقية الهدنة، وخلال هذه الفترة يحل الجيش الأردني محل الجيش العراقي، كي يكون في وضع يمكنه من تسليم المثلث لليهود.

لقد تضمن الاتفاق الذي وقع في صباح 1949/3/24 بندا هاما، يتضمن وعدا من اليهود أنهم سيبادلون المثلث بمساحة مساوية له من الأرض التي يمتلكها اليهود وبالخصوبة نفسها وهو ما أكدته اتفاقية الهدنة حيث جاء في المادة السادسة من الاتفاق ما يلي:

1. من المتفق عليه أن قوات المملكة الأردنية الهاشمية ستحل محل القوات العراقية في القطاع الذي تحتله الآن هذه الأخيرة، إذ أن نية حكومة العراق بهذا الصدد قد أبلغت إلى الوسيط بالوكالة في الرسالة المؤرخة في 20 مارس (آذار) من وزير خارجية العراق مجيزة تفويض المملكة الأردنية الهاشمية بأن تفاوض عن القوات العراقية ومصرحة بأنه سيجري سحب تلك القوات.
2. يكون خط الهدنة للقطاع الذي تحتله الآن القوات العراقية كما هو مبين على الخريطة رقم (1) الواردة في الملحق (1) بهذا الاتفاق، وقد أشير إليه بالحرف (أ).
3. يتعلق هذا البند بكيفية دخول القوات الإسرائيلية إلى أرض المثلث المشار إليه سابقاً.
4. أن خط الهدنة في قطاع الخيل – البحر الميت المشار إليه في البند (ج) من المادة الخامسة من هذا الاتفاق، والمؤشر عليه بالحرف (ب) على الخريطة رقم (1) الواردة في الملحق (1)، والذي يشكل انحرافاً كبيراً عن الخطوط العسكرية الحالية لمصلحة قوات المملكة الأردنية الهاشمية، وإنما حدد مقابل تعديلات الخطوط العسكرية الحالية في القطاع العراقي كما هي مبينة في البند (3) من هذه المادة.

ورغم وجود هذا النص الواضح في اتفاقية الهدنة بخصوص التبادل، إلا أن الاتفاقية لم تحدد الوقت المحدد لتنفيذ هذا البند الذي لم يلتزم الجانب الإسرائيلي في تنفيذه وبذلك أصبحت هذه القضية دربا من الماضي.

كما أن الاتفاق كان يقضي بأن يعطي القرويون بعض الحماية وأن يبقوا في قراهم ويعيشوا على أرضهم، ولكن هذه المادة أيضا لم تنفذ وطرد الجزء الأكبر من العرب من منطقة

المثلث، كما انتزعت ملكية كل سكان المدن في المنطقة العربية، الذين كانوا يملكون أراضي في المثلث ومنعوا من الوصول إلى ممتلكاتهم لأنهما اعتبروا من الغائبين.

وكان من ضمن التعديلات التي حدثت في الحدود وهي لصالح إسرائيل أيضا هو اعتراف الأردن لإسرائيل بحقها في منطقة عين جدى، وهي منطقة حيوية تقع على البحر الميت.

حدود المنطقة الفلسطينية طبقاً لاتفاقية الهدنة:

لقد كان من الآثار الجيوبوليتيكية السيئة لحرب عام 1948 وما ترتب عنها من اتفاقية الهدنة، أن المنطقة التي ظلت في أيدي العرب من فلسطين عبارة عن جزئين متباعدين تفصل بينهما أراضي دولة معادية، هذان الجزءان هما الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناء على ذلك سيتم دراسة حدود كل جزء منها على حده لعدم وجود الاتصال المباشر بينهما.

1. حدود الضفة الغربية:

يمكن تقسيم حدود الضفة الغربية إلى قسمين، القسم الأول حدودها مع إسرائيل البالغة نحو 307 كم مربع، والقسم الثاني حدودها مع الأردن والبالغة نحو 97 كم.

أ. حدود الضفة الغربية مع إسرائيل (الخط الأخضر):

لقد كانت النقطة الرئيسية التي حددت الخط الحدودي بين الأردن وإسرائيل في اتفاقية الهدنة عام 1949 هي المواقع والاستحكامات التي تحصن خلفها كل طرف من طرفي النزاع، هذا بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي لعبته طرق المواصلات الرئيسية في تحديد هذا الخط الحدودي.

وباستثناء هذين العاملين – أي البعد العسكري وطرق المواصلات، فإن واضعي الحدود تجاهلوا جميع العوامل الطبيعية والبشرية، والفيزيائية في إقرار الخط الحدودي، إلا إذا كان لهذه العوامل بعدا عسكريا، والسبب الرئيسي في ذلك أن الذين قاموا بتخطيط الحدود هم من العسكريين، وكان جل اهتمامهم مركزا على النواحي العسكرية دون سواها.

وطبقاً لاتفاقية الهدنة، يبدأ الخط الحدودي من نقطة قرب عين جدي على البحر الميت ويتجه نحو الغرب مارا جنوب جبل الخليل حتى المنحدرات الشرقية لجبال الجلبوع، ثم يمر عبر مرتفعات وسط فلسطين حتى يصل إلى طريق الخليل بئر السبع، وبعد قطعه للطريق ينحرف نحو الشمال الغربي ثم نحو الشمال حتى يصطدم بطريق الخليل – بيت جبرين.

بعد طريق الخليل – بيت جبرين ينحرف الخط نحو الشمال الشرقي، أي نحو بوابات القدس الجنوبية، ومع هذا الانحراف تبدأ الحدود الجنوبية للمنطقة المسماة "ممر القدس" هذا الممر الذي يعتبر بروزا إسرائيليا داخل الضفة الغربية كي يصل القدس بأرض إسرائيل، وتجدر الإشارة إلى أن الخط في هذه المنطقة عدل لصالح إسرائيل بحيث يظل خط السكة الحديد الذي يربط القدس بالقطاع الساحلي تحت السيطرة الإسرائيلية، ثم يسير الخط الحدود بالقرب من قرية بتيير وحتى القدس، قاطعا سهل وادي شورك بحاذاة السكة الحديدية المذكورة من الناحية الجنوبية.

وباستثناء قطاع صغير من وادي شورك، فإن الخط الحدودي لا يستند إلى أي معلم طبيعي خاصة أثناء مروره في ممر القدس، وتجاهل كذلك انتشار أراضي السكان الفلسطينيين وموارد رزقهم، وينطبق الحال أيضاً في المنطقة المسماة ممر القدس، حيث يفصل الخط الحدودي بين المواطنين الفلسطينيين وأراضيهم الزراعية.

وحال وصول الخط الحدودي إلى بوابات القدس الجنوبية ينحرف نحو الشمال، ثم نحو الغرب باتجاه المرتفعات الجبلية والقطاع الساحلي، وبدءا من قرية قطنة وحتى قرية بودروس ينقسم الخط الحدودي إلى خطين تاركا بينهم منطقة خالية دون سيادة (المنطقة الحرام) يتراوح عرضها ما بين 500 متر إلى 3 كيلو متر، ويسير الخطان الحدوديان في هذا القطاع باتجاه الغرب حتى يصلا بالقرب من كنيسة اللطرون، ثم يتجها نحو الشمال الشرقي حيث يشكلان منطقة عربية عازلة داخل الأراضي الإسرائيلية، ثم يتجه الخطان نحو الشمال، وينحدر الخط الحدودي في القطاع الواقع بين القدس وكنيسة اللطرون من رأس الجبل على ارتفاع 800 مترا إلى مناسيب أقل، لا يزيد ارتفاعها عن 200 متر قرب كنيسة اللطرون.

وأثر قطع الخط الحدودي للمنطقة شبه السهلية في منطقة قلقيلية يتجه نحو الشمال حتى بوابة سهل عارة الغربية، وقد روعي في الخط الحدودي بالقرب من مدينتي قلقيلية وطولكرم، إن تظل هاتان المدينتان ضمن الأراضي الغربية، وبعد أن يتجاوز خط الحدود هاتين المدينتين وقطعة قرية برطعة يتجه الخط نحو الشمال الشرقي بمحاذاة وادي عارة والطريق الرئيسي الذي يمر به، ويواصل الخط سيره عبر جبال أم الفحم لمسافة تتراوح بين 3–4 كم جنوب سهل عارة حتى يصل إلى سهل مرج ابن عامر بجوار قرية زبوبة.

وتنحرف الحدود بالقرب من قرية زبوبة وعلى مداخل مرج بن عامر إلى الجنوب الشرقي ثم إلى الشرق على منحدرات جبال أم الفحم، قاطعة الطرف الجنوبي لمرج بن عامر مقابل جنين، ثم تتسلق المنحدرات الغربية لجبل الجلبوع، وعلى ظهر الجبال يتجه الخط الحدودي في

البداية نحو الجنوب الشرقي ثم نحو الشرق ويسير على المنحدر المتجه نحو الشمال والشرق بمحاذاة الجرف تماماً.

وبالقرب من قرية المغير يمر الخط الحدودي بأعلى قمم الجلبوع (523 مترا) متجها نحو المنحدرات الشرقية للجلبوع حتى يصل إلى مجرى نهر الأردن، وتسير الحدود على هذا المنحدر بمحاذاة وادي بزق مسافة 3 كم تقريبا، ويعتبر هذا الجزء من الحدود هو الجزء الوحيد بين الضفة الغربية وإسرائيل الذي يسير فيه مع معلم طبيعي.

غير أن الحدود تتخلى عن مجرى وادي بزق بجوار قرية كعون قاطعة منطقة سنجة حتى تصل إلى مجرى نهر الأردن في المكان الذي يصل فيه ارتفاع ضفته إلى 252 مترا، حيث تلتقي الحدود في هذا المكان مع الحدود الدولية لفلسطين والأردن التي تم تحديدها عام 1922.

مشاكل وعيوب "الخط الأخضر":

سبقت الإشارة إلى أن العسكريين من كلا الطرفين الأردني والإسرائيلي هم الذين قرروا خط الهدنة، حيث ركزوا على النواحي العسكرية للمناطق الذي يمر بها خط الحدود ولم يعيروا، المزايا والخصائص الجغرافية والإنسانية في المنطقة التي سيقطعها الخط أي اهتمام، ولم يكن هناك أي نوع من الدراسة للمنطقة بحيث يتم على أساسها مراعاة العديد من الجوانب التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند رسم أي خط حدودي يفصل بين دولتين.

ومن هنا جاء الخط الحدودي به العديد من العيوب وجوانب القصور نوجزها فيما يلي:

الحدود والسكان:

لقد الحق سير خط الهدنة بين الضفة الغربية وإسرائيل أضرارا كبيرة بالسكان خاصة السكان على الجانب الشرقي من الخط وما أدل على ذلك أن الخط الحدودي قطع أثناء سيره أراضي 75 قرية، وبلغ عدد السكان المتضررين على الجانب الشرقي للحدود نحو 96 ألف نسمة من القرويين، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من السكان المدنيين من سكان القدس وقلقيلية وطولكرم.

كما أن الضرر الذي لحق بالسكان والقرى العربية من جراء رسم الخط الحدودي اختلف من منطقة إلى أخرى، فقد كان أبلغ الضرر في منطقة السهل الساحلي، بسبب الكثافة السكانية العالية نسبياً، وأصاب بأضرار أقل منطقة صحراء القدس الخليل التي كانت مأهولة بالبدو الرحل فقط، ففي منطقة السهل الساحلي لم تكن الأضرار التي أصابت القرى العربية وسكانها مقتصرة

على اقتطاع أجزاء من أراضي هذه القرى، بل تعدى ذلك إلى التأثير وبشكل مباشر على مصادر الرزق والحياة البشرية بصفة عامة، هذا بالإضافة إلى النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

فالخط الحدودي منع القرويين في المنطقة الحدودية من الوصول إلى أراضيهم السهلية الموجودة في مرج بن عامر والسهل الساحلي واضطرهم اللجوء إلى المنطقة الجبلية والتي لم يكن بإمكانها الحلول محل أراضيهم، ورغم تطور العلاقة بين قرى المناطق الحدودية في الجانب الشرقي من الحدود وبين المدن الجبلية البديلة، إلا أن هذه العلاقة مختلفة تماما عن العلاقة التي كانت قائمة بين هذه القرى والمدن الساحلية خاصة خلال فترة الانتداب، فقد كانت هذه القرى على اتصال مباشر بمدن السهل الساحلي حيث تقوم بتصريف منتجاتها، إضافة إلى أن الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة في هذه القرى كانت تجد لها فرص عمل في المدن الساحلية الكبيرة نسبياً.

كل هذا أدى إلى أن تعيش هذه القرى في ضائقة اقتصادية مفاجئة، دفعت العديد من سكان المناطق الحدودية وخاصة الشباب منهم للهجرة إلى دول النفط العربية، وصلت هذه الهجرة ذروتها خلال فترة الخمسينات والستينات، هذا رغم أن الزراعة في القرى الحدودية أخذت تنتعش في هذه الفترة بعد أن وجدت منفذا لتصدير منتجاتها إلى الدول العربية عبر الأردن.

كذلك فإن المناوشات الحدودية التي كانت تنشب بين الحين والآخر بين إسرائيل من جهة والأردن والفدائيين الفلسطينيين من جهة أخرى في الفترة من 1949 – 1967 كان لها وقع شديد على قلة ازدهار المناطق الحدودية، حيث ساعدت على هجرة الشباب إلى الخارج، إضافة إلى عزوف رأس المال عن الاستثمار في هذه المناطق.

من هنا نجد أن القرى الواقعة على الجانب الشرقي من الحدود كانت مثالا صادقا للقرى الواقعة على حافة خط حدودي مغلق يشهد حالة عداء مسلح بين الدولتين اللتين تناشطرانه.

وباستثناء المنطقة الواقعة بين كفر قاسم، والحافة الغربية لجبال الجلبوع فقد اتسمت الحدود بالسمة العرقية، وذلك نظرا لأن الإرهاب الصهيوني أرغم السكان الفلسطينيين على هجرة الجانب الغربي من الحدود إلى الجانب الشرقي منها حيث عمدت إسرائيل في إنشاء مستوطنات يهودية في هذه المناطق محاولة بذلك فصل السكان العرب عن بعضهم حتى يتسنى لها السيطرة على هذه المناطق الحدودية التي تتسم بالحساسية.

الحدود ومصادر المياه والتربة:

إن مساحة فلسطين المحدودة نسبياً جعلت من الصعوبة بمكان تقسيم مصادرها المائية، بالإضافة إلى التشابك الشديد بين هذه المصادر واعتماد بعضها على البعض الآخر، ومما زاد من هذه الصعوبة أيضاً هو تركز الغالبية الساحقة من مصادر المياه في الجزء الشمالي والأوسط منها، أما الجنوب فهو شحيح في مصادره المائية.

ولما فرضت الظروف السياسية والعسكرية رسم خط الهدنة أصبحت القضية أكثر تعقيداً، حيث أوجب ذلك تقسيم مصادر المياه في فلسطين بين العرب واليهود.

لقد جاء موضع خط الهدنة في مكان شديد الحساسية من الناحية المائية، حيث يسير هذا الخط مع السفوح الغربية لجبال الضفة الغربية، وإن كان في بعض المناطق يمر في كنتورات مرتفعة نسبياً، بمعنى أن خط الهدنة يمر بين منطقة جبلية مرتفعة في الشرق، ومنطقة منخفضة سهلية في الغرب.

تتراوح كمية الأمطار في المنطقة الجبلية ما بين 600 و 700 ملم سنويا، هذه الكمية من الأمطار يتسر جزء كبير منها داخل الصخور ويستقر في باطن الأرض على هيئة مخزون من المياه الجوفية، هذه المياه الجوفية لا تستقر كلها داخل الحدود السياسية للضفة الغربية بل ينساب جزء منها عبر الحدود باتجاه الغرب صوب السهل الساحلي في الجانب الغربي من الحدود، وتقدر كمية المياه الجوفية المتجددة في الضفة الغربية بنحو 621 مليون متر مكعب.

أن اهتمام إسرائيل بمياه الضفة الغربية لا ينحصر في مصادر المياه داخل الضفة الغربية فقط، ولكن الاهتمام الرئيسي مركز على المياه الجوفية التي تنساب من الضفة الغربية عبر الأحواض الجوفية إلى السهل الساحلي حيث تقدر كمية استهلاك إسرائيل السنوية من هذه الأحواض نحو 450 ألف متر مكعب تمثل نحو 30% من استهلاك إسرائيل المائي، وهو المصدر الرئيسي للمياه في منطقة السهل الساحلي، ومن ثم فإن هذا التعقيد في شبكة المياه يخلق نوعا من التوتر الشديد للسلطات المسؤولة على جانبي الحدود.

أما فيما يتعلق بالتربة، فإن مرتفعات الضفة الغربية تعتبر المصدر الرئيسي الذي يمد السهل الساحلي على الجانب الغربي للحدود بالتربة، حيث تقوم الأودية الموسمية الصغيرة بحمل الطمي من المرتفعات على السهل الساحلي، ومن ثم فإن خطط تنموية فلسطينية تستدعي إقامة سدود على هذه الأودية للاستفادة من مياهها سوف يمنع وصول الطمي إلى السهل الساحلي مما قد يتسبب في تقليل كفاءته في الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى خلق نوع من التوتر.

تعيين الحدود:

اتسمت عملية تعليم خط الهدنة على أرض الواقع بصعوبة بالغة، وإن كانت هذه الصعوبة قد اختلفت في مداها من منطقة لأخرى، فهناك مناطق كانت تتسم بالحساسية، أما لموقعها الإستراتيجي أو لكثافة سكانها، أو أهميتها في السيطرة على بعض الموارد الطبيعية وخاصة مصادر المياه.

لقد تم تعليم قطاعات طويلة من الخط الحدودي في أعقاب توقيع اتفاقية الهدنة مباشرة (1949 – 1951) غير أن هناك قطاعات أخرى تم تعليمها في فترة لاحقة واستمرت حتى منتصف الخمسينات، أما بسبب صعوبة التحديد، أو بسبب الرغبة في إدخال بعض التعديلات الحدودية المحدودة.

ومن أهم هذه التعديلات ما حدث في خط الحدود في منطقة جلبوع، حيث تم تحريك الحدود شرقا إلى ما بعد أراضي قرية جلبوع، كذلك التعديل الذي أجرى بالقرب من قرية فقوعة، بالإضافة إلى التعديل الذي أجرى في وادي عارة، حيث تبادل الطرفان بعض الأراضي، ووصل الأمر أن اتهم الجانب الأردني الجانب الإسرائيلي بأنه استولى على أراضي خلال عملية التعليم، وتم تشكيل لجنة توصلت إلى أن هناك خطأ في الحدود لمصلحة إسرائيل في منطقة بيت جبرين، حيث تم تصحيح الوضع بتحريك الحدود ناحية الغرب لصالح الضفة الغربية.

وتقول بعض المصادر أن اليهود استولوا على آلاف الدونمات في منطقة الخليل وجنوب القدس وكانوا يقدمون كل مرة خرائط جديدة وقعت في رودس، وقد أجرت السلطات الأردنية تحقيقا في ذلك تبين عدم وجود مطابقة بين هذه الخرائط وبين الخرائط الموجودة مع الجانب الأردني.

الحدود داخل مدينة القدس:

لقد كانت مدينة القدس قبل عام 1948 بمساحتها البالغة نحو 20 كم مربع تشمل بالإضافة إلى مدينة القدس نفسها بعض القرى والبلدات المحيطة بها، والتي تكون أبو ديس أقصاها من الشرق وبيت لحم أقصاها من الجنوب وعين كارم أقصاها من الغرب (بما في ذلك المساحة المبنية من موتا) وكانت شعفاط أقصاها من الشمال.

وبعد حرب عام 1948 واستيلاء كل طرف على جزء من المدينة تمت عملية رسم وتعيين الحدود داخل المدينة، وكان وقع الخط الحدودي داخل المدينة مغايرا تماما لوقعة في أي

مكان آخر من الخط الأخضر، حيث قسم المدينة إلى قسمين انفصل كل منهما عن الآخر انفصالا تاما.

إن قيام الحدود الدولية بتقطيع إحدى العواصم، وفصلها إلى جزئين هو أمر نادر الحدوث، ويؤدي إلى خلق أوضاع جديدة، وقد اعتاد الكثيرون على تشبيه التقسيم الذي حدث لمدينة القدس بالتقسيم الذي أجرى في مدينة برلين عاصمة ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية غير أن الوضع يختلف اختلاف جوهريا بين المدينتين، فالتقسيم في مدينة برلين لم يكن عرقيا أو طائفيا كما هو الحال في مدينة القدس، هذا بالإضافة إلى أن طبيعة المدينة المقدسة أضفت على التقسيم طابعا فريدا، ساعد في عزل قسمي المدينة عن بعضهما البعض بصورة أكثر سهولة عما هو الحال في برلين، مع العلم أن التقسيم في مدينة القدس قد أرغم كل قسم من قسمي المدينة إلى إعادة تنظيم وتشكيل أجهزته بما يتناسب والوضع الجديد الذي طرأ على المدينة.

ويتكون الخط الحدودي الفاصل في القدس من خطين حدوديين متوازيين كانا في أصلهما خطي الجبهة المجمدين، حينما توقف الاقتتال داخل المدينة، وتوجد بين هذين الخطين منطقة حدودية فاصلة تركت خربة، بعد أن هجرها سكانها أثناء القتال، ولم يتم تقسيم هذه المنطقة أثناء اتفاقية الهدنة، حيث تركت كمنطقة فاصلة مغلقة بين جزئي المدينة.

وقد قطع الخط الحدودي المدينة من الجنوب إلى الشمال بشكل أبقى البلدة القديمة وأسوارها والأحياء الشرقية والشمالية منها في الجانب الحدودي الشرقي (الضفة الغربية) وظلت البلدة الجديدة باستثناء بعض المناطق الجنوبية والشمالية في الجانب الغربي من الحدود (إسرائيل).

ونشأت منطقتان فاصلتان في إطار بلدية القدس، الأولى في الجنوب وكانت تحت سيطرة الأمم المتحدة، وهي منطقة غير مأهولة، والثانية في الشمال الشرقي فوق جبل المكبر، وقد أدى تقسم المدينة بهذه الصورة إلى سيطرة الأردنيين على الطرق المتجهة من القدس نحو الجنوب والشمال والشرق في حين سيطر الإسرائيليين على الطرق المتجهة نحو الغرب.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن معظم الخدمات في المدينة (قبل رسم الخط الحدودي والتقسيم) من كهرباء ومياه والعديد من المؤسسات الأخرى كانت مشتركة بين القسمين، أما بعد التقسيم فقد اضطرت السلطات في كل قسم إلى إنشاء خدمات خاصة بقسمها منفصلة تماما عن القسم الآخر، وهذا ساعد على تثبيت تقسيم المدينة في الفترة من 1949– 1967، وهنا لابد

الإشارة إلى أن العمليات العسكرية التي دارت عام 1948 داخل المدينة أحدثت عمليات تبادل سكاني واسعة بين قسمي المدينة، حيث انتقل الفلسطينيون والذين كانوا يعيشون في الأحياء الغربية إلى الأحياء الشرقية وحدث العكس بالنسبة لليهود، مما أدى إلى تقسيم عرقي واضح بين قسمي المدينة.

حدود الضفة الغربية مع الأردن:

أما فيما يتعلق بحدود الضفة الغربية مع الأردن فإن خط الحدود هنا يتفق مع الحدود الدولية التي تم رسمها عام 1922، ومن الجدير بالذكر أن هذا الخط الحدودي لم يجر تحديده على الطبيعة بصورة دقيقة، والسبب في ذلك أن الحكومة البريطانية كانت تعتبر هذا الخط مجرد خط إداري داخلي في حدود سلطتهم، وأن الحكم العربي المحلي في شرق الأردن لن يقف حجر عثرة أمام أي خطط أو مشاريع تقوم بها حكومة الانتداب لاستخراج الأملاح من البحر الميت.

ولنفس السبب السابق فإن مخططي الحدود في البحر الميت لم يجدوا أي فائدة، أو يبذلوا أي جهود للإطلاع على الأبعاد الطبيعية للبحر الميت، والتي يمكنها أن تؤثر على مكان الخط الحدودي الذي يقطعه، ولم يكلفوا أنفسهم بحث عناء تغير منسوب المياه فيه، كذلك الحال في الحدود بين البلدين شمال البحر الميت حيث يسير الحد في هذه المسافة في منتصف نهر الأردن، والحد هنا أيضاً تنقصه الدقة حيث لم يراع عند رسم الحدود التغيرات التي قد تطرأ على مجريات النهر، حيث اختفت جزر كاملة كانت قائمة وبرزت أخرى بدلا منها.

ويبدأ الخط الحدودي بين الأردن والضفة الغربية بالقرب من قرية خصاص الدير شمالا على نهر الأردن، ويسير الخط جنوبا في منتصف النهر حتى يصل البحر الميت، مخترقا البحر الميت في وسطه حتى يصل إلى تقاطع خط عرض 29– 31 مع البحر الميت، من هذه النقطة يتجه الخط عبر مياه البحر حتى يصل إلى الشاطئ الغربي للبحر، ومن هذه النقطة يبدأ ما يعرف بالخط الأخضر.

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى ما جاء في بند الحدود في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة في عام 1994 خاصة ما يتعلق بحدود الضفة الغربية مع الأردن، فقد جاء في المادة الثالثة تحت بند الحدود الدولية في الفقرة (1) تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب كما هو مبين في الملحق (1) (أ) المشار إليها في المواد الخرائطية المضافة إليه والأحداثيات" وجاء في الفقرة (2) تعتبر الحدود كما هي محددة في

الملحق (1) (أ) الحدود الدائمة والأمنة والمعترف بها دوليا بين الأردن وإسرائيل من دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي لعام 1967".

كما جاء في الملحق الأول (1 – أ) تحت عنوان الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل (التحديد والترسيم) ما يلي:

1. تم الاتفاق بموجب المادة (3) من المعاهدة على أن الحدود الدولية بين الدولتين تتشكل في القطاعات التالية:
   أ. نهر الأردن واليرموك
   ب. البحر الميت.
   ت. وادي عربة ، منطقة هاعرفا
   ث. خليج العقبة.

وجاء في الفقرة السابعة من نفس الملحق "ويتوجب في الخرائط الجوية والصور التي تبين الخط الفاصل بين الأردن والضفة الغربية أن توضح ذلك الخط بشكل مختلف كما يتوجب على تفسير الخرائط أن توضح في متنها الاعتراف التالي: أن هذا الخط عبارة عن الحد الإداري بين الأردن والمنطقة التي خضعت للسيطرة العسكرية للحكومة الإسرائيلية في 1967 وإزالة معاملة لهذا الخط يجب ألا تكون بما في شأنه المساس بوضع تلك المنطقة".

من خلال هذه البنود الواردة في المعاهدة الأردنية الإسرائيلية والتي لها علاقة مباشرة بحدود الضفة الغربية مع الأردن يمكن استخلاص الآتي:

إن الجانب الأردني اتفق مع إسرائيل على ترسيم كافة الحدود الدولية بينهما ومن ضمنها حدود الأردن مع الضفة الغربية، مع استثناء أنه ترك للجانب الفلسطيني أحقية متابعة حقوقه في الضفة الغربية مع إسرائيل بجهده الخاص، وهذا يعطي الجانب الفلسطيني أحقية المطالبة بإعادة ترسيم الحدود بين الضفة الغربية والأردن حسب رؤيته الخاصة بغض النظر إذا ما تطابق هذه الرؤيا مع سير الخط الحدودي الذي وقعه الجانبين الأردني والإسرائيلي.

2. حدود قطاع غزة:

قطاع غزة عبارة عن شريط ساحلي البحر المتوسط أفرزته حرب عام 1948، ويبلغ طول القطاع نحو 45 كم وعرضه ما بين 12 كم عند خانيونس و6كم في المنطقة الوسطى، ومن هنا فإن قطاع غزة يحتوي على نوعين من الحدود هما الحدود البرية ويبلغ طولها 91.8 كم بواقع

79.1 كم مع إسرائيل (69.6 كم الحد الشرقي، 9.5 كم الحد الشمالي) ونحو 12.6 كم مع مصر، والحدود البحرية يبلغ طولها بخط متعرج نحو 45 كم.

الحدود البرية:

كحال الخط الحدودي البري للضفة الغربية فإن الخط الحدودي في قطاع غزة حدد بناء على تقديرات عسكرية بحتة، دون الأخذ في الاعتبار الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي سوف يسير فيها الخط، أو احتياجات السكان المحيطين به أو مدى تأثيره عليهم حيث حاول أكبر قدر ممكن من الأرض، ومن ثم جاء الخط الحدودي لقطاع غزة حسب اتفاقية الهدنة على النحو التالي:

تبدأ حدود القطاع في الشمال بالخط الممتد من شاطئ البحر المتوسط على مجرى وادي الحسي، ووادي شكمة متجهة شرقا نحو دير سنيد، قاطعة طريق غزة المجدل حتى تصل إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات شرقي تلك الطريق، ومن ثم تتجه جنوبا بمحاذاة طريق غزة المجدل (إلى الشرق منه) حتى تلامس الحدود المصرية، ثم تسير نحو الشمال الغربي مع الحدود الدولية بين مصر وفلسطين حتى تصل إلى شاطئ البحر المتوسط في نقطة جنوبي مدينة رفح.

وكما سبقت الإشارة فقد حدد هذا الخط من قبل لجنة عسكرية مصرية إسرائيلية، واعتبر بمثابة حدود قطاع غزة مع إسرائيل، رغم أن الخط حيث تم رسمه على الطبيعة لما يتطابق في بعض القطاعات تماما مع ما تم الاتفاق عليه، ففي الشمال لم تبدأ الحدود بمصب وادي الحسي وادي شكمة، بل إلى الجنوب منه بحوالي كيلومتر ونصف الكيلو (لصالح إسرائيل) كذلك لم يمر الخط من دير سنيد (التي هجرها سكانها العرب) بل على بعد كيلو مترين إلى الجنوب منها لصالح إسرائيل أيضا.

ويمر الخط الحدودي لقطاع غزة مع إسرائيل بمنطقة سهلية مكشوفة، تعلوها سلسلتان من الكثبان الرملية الموازية تقريباً لخط الساحل، والتي ترتفع في بعض الأحيان إلى نحو مائة متر، ويسير الخط الحدودي على طول السلسلة الشرقية أو بالقرب منها.

وتجدر الإشارة هنا أن الصلات انقطعت بين السكان في غرب الخط وبين أراضيهم إلى الشرق منه، نظرا لحساسية وصعوبة اختراقه، وبالنظر على جانبي الحدود نجد أن الجانب الشرقي منها فقير جداً في عدد السكان، حيث توجد أعداد ضئيلة من البدو الرحل نظرا لرحيل معظم السكان أثناء القتال عام 1948، أما الجانب الغربي فيوجد تكتل سكاني ثابت.

الحدود البحرية:

تمثل الحدود البحرية لقطاع غزة أهمية كبيرة، لأنها تعتبر الواجهة البحرية الوحيدة للدولة الفلسطينية القادمة، والتي تفتح وتسهل الاتصال مع العالم الخارجي، خاصة وأنها تقع على البحر المتوسط الذي يلعب دورا مميزا في الحركة التجارية العالمية.

تطور الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني من حدود الهدنة:

لقد أكدت اتفاقية الهدنة أن الخطوط الحدودية المتفق عليها لا تجحف بحقوق الطرفين في الحل الدائم للصراع في فلسطين وأن رسم هذه الخطوط تم لاعتبارات عسكرية صرفة، ولكن هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الحدود عكست بشكل قاطع مصالح الجانب المنتصر في الحرب وهو الجانب الإسرائيلي حيث سمحت لإسرائيل بالحفاظ على ما خصص لها في قرار التقسيم إضافة إلى مساحات جديدة من الأراضي التي كانت مخصصة للدولة العربية.

أ. الموقف الإسرائيلي

المقصود بالموقف الإسرائيلي من حدود الهدنة لا يقتصر على المعنى الضيق للحدود وطبيعتها ولكن يتعداه إلى طبيعة الكيان الذي تحتويه هذه الحدود من حيث المساحة ومدى تأثيره الإقليمي على المكان الإسرائيلي المجاور.

أن خطوط الهدنة لا تعتبر بالمعنى القانوني حدودا تفصل بين كيانين على اعتبارها خطوطا مؤقتة، ولكن مع مرور الوقت اكتسبت هذه الخطوط قبولا لدى المجتمع الدولي على اعتبارها حدودا دائمة تفصل بين إسرائيل والمحيط العربي، وقد تبنت إسرائيل الموقف الداعي إلى ديمومة هذه الحدود ودفعت عنه، حيث تبين ذلك من ردها على مشروع دلاس عام 1955 الذي رأى أن هناك حاجة لتعديل هذه الخطوط مع ضرورة أخذ المصالح العربية بالاعتبار وليس الإسرائيلية فقط.

وكان الموقف الإسرائيلي بأنه على استعداد لإدخال تعديلات متبادلة على الحدود تلبي حاجات الطرفين، مع تأكيده على أن خط الهدنة هو الخط الوحيد المتفق عليه بين الأطراف، ولذلك فإن أي تعديلات تتم عليه يجب أن تنال موافقة الطرفين.

وبنشوب حرب عام 1967 واحتلال القوات الإسرائيلية ما تبقى من الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) فقد أصبح خط الهدنة بين إسرائيل وهذه المناطق من الناحية العملية

بمثابة خط إداري يفصل بين هذه الأراضي وإسرائيل، إلا أن الموقف الإسرائيلي من هذا الخط أخذ يتبلور بصورة مختلفة عما كان عليه الحال في الفترة من 1949– 1967.

فبعد أن كان الموقف الإسرائيلي يتمحور حول أن خط الهدنة هو الخط الوحيد المتفق عليه بين الأطراف تغير الموقف الإسرائيلي بعد احتلال الأراضي الفلسطينية وتحديدا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 1967/11/24، حيث أصبح مفهوم الحدود الآمنة جزءا من لغة الديبلوماسية الإسرائيلية، وحجتها في ذلك ما جاء في نص القرار حول حق الدول في "الحياة بسلام داخل حدود أمنة ومعترف بها، متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها"، وكان التفسير الإسرائيلي لهذه الفقرة أنه يجب إعادة رسم حدود الهدنة من جديد لتصبح آمنة، لقد جاء هذا التفسير بصورة رسمية في رد إسرائيل على طلب المبعوث الشخصي للأمم المتحدة غونار يارنخ إعطاء وصف للحدود الآمنه وفي ذلك في عام 1969، حيث كان الرد الإسرائيلي "أن الحدود الآمنة والمعترف بها لم تتوفر أبدا بين إسرائيل والدول العربية، وبالتالي فإن من الواجب إنشاؤها الآن كجزء من عملية حفظ السلام، بحيث يستبدل وقف إطلاق النار بمعاهدات سلام تنشئ حدود دائمة ومعترفا بها طبقا لما يتفق عليه خلال مفاوضات بين الحكومات المعنية.

أن التصور الإسرائيلي للحدود الآمنة كحدود جديدة بالضرورة أوسع من أية خطوط سابقة لـ 4 يونيو 1967 على أن يكون التوسع لصالح إسرائيل وكانت أولى الدلائل على هذا التصور خطة إيجال الون التي استبدل فيها مصطلح الحدود الآمنة بمصطلح حدود "قابلة للدفاع عنها" وهي الحدود التي تعطي عمقا استراتيجيا وأمنيا لإسرائيل ويتحقق ذلك باقتطاع أجزاء من الأراضي الفلسطينية ضمن حدود 4 يونيو وضمها إلى إسرائيل خاصة في غور الأردن ومنطقة القدس، وظلت جميع الخطط والمشاريع الصادرة عن الجهات الحكومية الإسرائيلية سواء الرسمية أو غير الرسمية تصب في وجوب اقتطاع أجزاء من الأراضي الفلسطينية وبالتحديد المناطق المحيطة بمدينة القدس ومناطق الكتل الاستيطانية مع إبقاء سيطرة إسرائيلية على غور الأردن.

2. الموقف الفلسطيني:

يرتكز الموقف الفلسطيني من حدود الدولة الفلسطينية ومساحتها على قرارات الشرعية الدولية والمنطلقات والاحتياجات الأساسية لإقامة كيان فلسطيني قادر على الحياة والاستمرار ويفي بالحد الأدنى من متطلبات الشعب الفلسطيني، ولكن قبل الحديث عن المرتكزات الفلسطينية لابد من الإشارة إلى أن القراءة الإسرائيلية لنصوص القرار 242 مليئة بالمغالطات القانونية وهي تستند أساسا إلى التلاعب بالألفاظ وتفسيرها تفسيرا مغايرا لمحتواها.

إن ادعاء إسرائيل بأن القرار اقتصر في نصه الإنكليزي على طلب انسحاب قوات إسرائيلية مسلحة من أراضي احتلت في النزاع الأخير"، وتستطرد إسرائيل في إدعائها، بأن النص لم يحدد الأراضي الواجب الانسحاب منها أو الخطوط التي يتم الانسحاب إليها، وما دام الانسحاب المطلوب هو انسحاب جزئي فإن الخطوط التي ينتهي عندها هذا الانسحاب والتي تصبح بعد ذلك هي الحدود النهائية لإسرائيل، ستكفل لها، بالضرورة مساحة أكبر مما كانت تسيطر عليه قبل 5 يونيو 1967، أن القرار 242 يصف الحدود الجديدة بأنها أمنة، وهذا وصف لم يتوفر "في تقدير إسرائيل" في الخطوط السابقة بدليل أنها لم تحل دون نشوب حروب عربية إسرائيلية.

إن الموقف الفلسطيني من القرار 242 واضح وصريح وهو تمسكه بالنص الفرنسي للقرار الذي يؤكد على وجوب الانسحاب من كافة الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير، والذي يتفق بما لا يدع مجالا للشك مع مقدمة القرار التي تنص على عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة وحتى لو سلمنا جدلا برواية النص الإنجليزي الذي يتبناه الجانب الإسرائيلي "أراضي وليس الأراضي" فإن الرد على الادعاء الإسرائيلي يتمثل في الآتي:

إن القرار 242 يطالب بالانسحاب من أراضي حددها بوصف معين، وهو أن تكون قد احتلت في النزاع الأخير، وبالتالي فهو يسري على أية أراضي توفر فيها هذا الوصف، وأي استثناء لأراضي محتلة من حكم الانسحاب هو استثناء لا يجيزه نص القرار بل يمنعه بتحريمه اكتساب الأرض بالقوة.

كما أن هناك نقطة في غاية الأهمية يجب الإشارة إليها وهي أنه في الوقت الذي طالب القرار إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967، إلا أنه لم يوفر لإسرائيل أي سند قانوني لاحتلال أي أراضي تتعدى حدود الدولة اليهودية المقترحة في مشروع التقسيم لعام 1947، أي أن صدور القرار 242 لا يلغي ولا يعطل وجوب تنفيذ ما جاء في القرار 181.

إن الموقف الفلسطيني فيما يتعلق بمساحة الدولة الفلسطينية وحدودها يتلخص في وجوب إقامة هذه الدول على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو عام 1967، أي يجب على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود الرابع من حزيران بما في ذلك مدينة القدس الشرقية، وإخلاء جميع المستوطنات الإسرائيلية من هذه الأراضي دون استثناء.

أن تحقيق الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية في هذه المساحة الجغرافية والذي أقرته الشرعية الفلسطينية في منتصف السبعينات يعني فرض سيادة فلسطينية كاملة على هذه

الأراضي والحصول على اعتراف دولي وإقليمي بهذه الدولة مع التمسك بقرار 194 كمرجعية قانونية لحل قضية اللاجئين.

كما أن الموقف الفلسطيني من الدولة الفلسطينية لا يقتصر على قيام هذه الدولة وتجسيدها على أرض الواقع، بمعنى أن الشعب الفلسطيني لا يطمح فقط إلى دولة قانونية تحظى باعتراف دول العالم ومنظماته فقط، بل يطمح إلى دولة فعلية قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية وذلك من خلال تحقيق الآتي:

- حدود الدولة يجب أن تكون متطابقة مع حدود الرابع من حزيران، وأن تكون السيادة الإقليمية على هذه المناطق سيادة فلسطينية مطلقة، تضمن الحفاظ على الأمن الإقليمي للدولة والأمن الشخصي لكل المواطنين الفلسطينيين داخل هذه الدولة.
- أن تضمن الحدود اتصالا مباشرا مع الدول العربية المجاورة مع سيطرة كاملة على كافة أشكال الحركة عبر هذه الحدود.
- أن تكون هناك سيطرة فلسطينية كاملة على الموارد الطبيعية للدولة بما في ذلك المياه الإقليمية متضمنة الموانئ والمجال الجوي متضمن المطارات.
- ضمان المرور بين شطري الدولة على قاعدة توفير ممر أرضي يصل بينهما يخضع للسيادة الفلسطينية ويوفر حركة انسيابية دون معوقات بين شطري الوطن، وبغض النظر من أن القرار 242 لا يتضمن هذه الجزئية.